# الأمن الجماعي ودوره في تدعيم استراتيجيات التعاون الدولية
## رؤية تحليلية مستقبلية

**الاستاذ المساعد الدكتور**

**رعد قاسم صالح** (*)

**المقدمة :**

**تتعاظم التحديات مع تعاظم تحلل الدول من التزاماتها تجاه التعاون ، والتكامل في احتواء التهديدات الانية، والتحديات المستقبلية التي يتعرض لها العالم ، ان قضايا التوسع العامودي والافقي للإرهاب الدولي ، وتهديدات وتحديات البيئة لا سيما في مضامين التلوث ، والتصحر ، والاحتباس الحراري ، وثقب الاوزون ، مع مشاكل نقص الغذاء والماء الصالح لإشباع الحاجات المتنامية للبشر وللنبات وللحيوان ، ناهيك عن قضايا غياب القدرة في احكام سباق التسلح، وانتشار اسلحة الدمار الشاملة في العالم، وتعاظم مدخلات الحروب المحلية والاقليمية جراء انتشار ظواهر الطائفية السياسية ، وانتهاكات حقوق الاقليات العرقية والدينية في العالم ، كما لا تزال هناك نزاعات قانونية حدودية في العديد من مناطق العالم بدون حل نهائي ، وهنا لا بد الاشارة الى خطورة عدم حل القضية الفلسطينية ، والقضية الكردية على السلم والامن الدوليين ، كل هذه القضايا والمشاكل ان لم تتوفر لها قدرة دولية منظمة تمتلك وسائل سياسية واقتصادية وعسكرية واعلامية في ظل مفهوم جديد وفاعل للأمن الجماعي فان العالم مقبل على دمار شامل لا تنجو منه اية دولة .**

---

(*) جامعة جيهان – اربيل

اهمية البحث : ان الاهمية متأتية من اهمية العودة السريعة للأليات الامن الجماعي في فض النزاعات والصراعات الدولية ، وفي مواجهة التهديدات والتحديات التي تواجه أو ستواجه العالم بعد انم ثبت فشل الجهود الفردية ، أو جهود عدد محدود من الدول والمنظمات الدولية في صناعة السلم والامن الدوليين والمحافظة عليهما .

اشكالية البحث : الباحثون في الامن الجماعي يلاقون صعوبات جمة بسبب استمرار امعان محور معين من تحالف دولي تحت قيادة دولة عظمى بربط الامن الدولي بمضامين اهدافهم الجيوستراتيجية في العالم ، وتكرر هذه الحالة مع محور من تحالف دولي اخر حتى تتفاقم احجام وانواع التهديدات والتحديات على العالم ، وتتعالى مجدداً الاصوات في ضرورة العودة لتبني فعل مؤسساتي للأمن الجماعي ، وسرعان و ما تنهار اصداء هذه الاصوات مع توفر فرصة استراتيجية لزيادة منافع محور تحالف دولي جديد ، ضد محور اخر، وان سرعة هذه المتغيرات تضيق صعوبات مضافة امام الباحث في الامن الجماعي .

فرضية البحث : لا وجود لان جماعي دون وجود استراتيجيات تعاون بين الدول ، لا سيما الفاعلة منها في النظام الدولي .

منهجية البحث: بهدف الوصول الى افضل النتائج تمت الاستعانة بمنهج التحليل العلمي، ومنهج النظم ، والمنهج المقارن، والتاريخي.

هيكلية البحث: بهدف اثبات فرضية البحث تم تقسميه الى، المبحث الاول: مفهوم ومقومات نظام الأمن الجماعي، المبحث الثاني: تفاعل الامن الجماعي مع العلاقات الدولية، المبحث الثالث : الارهاب الدولي، ونظام الامن الجماعي الدولي، ثم الاستنتاجات والتوصيات ،والخاتمة والمصادر.

## المبحث الاول : مفهوم ومقومات نظام الأمن الجماعي

القصد من نظام الأمن الجماعي في مفهوم العلاقات الدولية هو مجابهة أية محاولات لتغيير الواقع الدولي أو الإخلال بعلاقاته وأوضاعه بطرق غير مشروعة، بواسطة تنفيذ إجراءات وتدابير دولية موحدة تعمل بشكل جماعي كقوة مضادة لمحاولات التغيير،

ولقد برزت فكرة هذا النظام في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مع نشأة عصبة الأمم.

واساس فكرة بناء نظام امن جماعي يتمثل في بناء قوة متفوقة تقف امام العدوان ، عبر ردعه ، أو عبر مواجهته، ففكرة الامن الجماعي لا يوجد فيها ما يستهدف طرفاً محدداً مسبقاً، وانما يحمل فكرة مواجهة من سيقوم بالعدوان والاعتداء ولا يتوقف بالمطالبات السياسية والقانونية والاعلامية . وهو فكرة وضع حد لمحاولات بعض الدول لجعل استخدام القوة كمنهج مفضل في تنظيم العلاقات الدولية.

وفكرة الامن الجماعي لا تنكر وجود تناقض في المصالح والاهداف بين الدول ، ولكنه يستنكر اللجوء الى القوة المسلحة في ازالة هذا التناقض ، ويركز على حث الدول الى اللجوء الى التفاهمات السلمية لفض المنازعات والصراعات وتناقض المصالح لوجود رادع قوي ضد من لا يقر هذه الفكرة .

من مميزات هذا النظام انه يشكل رادع لإيقاف أو تقليل الحروب الاقليمية والدولية ، وانه مظلة كبيرة امنة تحتمي تحتها الدول الاضعف ، وهو حماية حتى للدول القوية حتى لا تخسر قوتها ولا تتحمل اعباء خسائر بشرية ومادية جراء حروب قد تفضي لأرباح انية ولكنها قد تفضي لخسائر كبيرة في المستقبل القريب .

اهم مبادئ الامن الجماعي :

١- اتفاق دولي فوري عبر المؤسسات التي ينظمها الامن الجماعي لتحديد المعتدي في اي نزاع مسلح ، مع وضع خطة لإجراءات قابلة لتتحقق لإزالة اثار العدوان .

٢- العمل على مواجهة العدوان وكأنه واجب لا يمكن التغاضي عنه أو تأجيله بغض النظر عن طبيعة ونوع وحجم علاقات الدولة المعتدية مع الدول الاخرى .

٣- اعطاء مكانة المساواة للدولة التي وقع عليها العدوان في التدابير وعمليات التخطيط والتنفيذ والتقويم للإجراءات التي تقاوم العدوان وتمنعه من تحقيق اغراضه .

٤- تنظيم قوة جاهزة للتدخل السريع لحفظ الامن الجماعي[١].

وهنا نستذكر ان السبب الاول لضعف وتحلل عصبة الامم هو غياب نظام امني جماعي بقوة رادعة ، مما دفع بعض الدول الكبرى آنذاك إلى التسلط والعدوان وبالتالي انتهى العالم إلى حرب عالمية جديدة، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية تأكد للمجتمع الدولي ضرورة صيانة السلام والأمن الدوليين لحماية المجتمع الدولي من تسلط وعدوان الدكتاتورية والمطامع التوسعية لبعض الدول، فتكررت محاولات تطبيق نظام الأمن الجماعي من خلال هيئة الأمم المتحدة وأنيطت مسؤولية تقرير طبيعة الإجراءات والتدابير الدولية الجماعية لمجابهة العدوان بمجلس الأمن الدولي[٢]، ولكن كان نجاح مجلس الأمن الدولي محدوداً في هذا المجال لظهور كثير من الصعوبات التي حالت دون قيامه بهذه المهمة والتي تتمثل فيما يلي:

١- طبيعة النظام الدولي ، فإن كان النظام الدولي ثنائي القطبية فهذا يعني ارتهان النظام بإرادة قوتين دوليتين كما هو حال الامن الدولي للفترة ١٩٤٩-١٩٨٩، وان كان النظام الدولي متعدد الاقطاب سيكون عندها عمل نظام الامن الجماعي يشكل حصيلة توافق القوى الدولية بشكل جماعي أو بشكل جزء مهم من هذه القوى والتي تحمل قوة التأثير اكثر مما تحمله القوى الاخرى التي امتنعت أو عارضت عمل منظومة الامن الجماعي في قضية ما كما هو حال الامن الدولي للفترة ١٩١٨-١٩٤٥، وان كان النظام الدولي احادي القطب سيكون نظام الامن الجماعي مرتبط بأمن هذا القطب عالمياً ، كما شهد العالم ذلك للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨ [٣].

---

[١] - د. حسن نافعة، "الأمم المتحدة في نصف قرن" دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥"، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، ، وبصفة خاصة الباب الثالث بعنوان "الأمم المتحدة بعد الحرب الباردة: ٢٧١- ٣٩٦. العدد: ٢٠٢، أكتوبر ١٩٩٥ .

[2] - - Lasswell H.D., "The Scientific Study of International Relations", The Yearbook of World Affairs(New York:Frederick A.Praeger,1958)p.3.

[3] See more : - David M. Cole, "Post-Cold War and the Moral Courage to Say No", PA., : The Army War College Carlisle Barracks, in "*Storming Media*" , Report Date 1996

٢- خضوع النظام الدولي لقوى دولية مهيمنة سواء كانت ثنائية او احادية او جماعية، تعني صعوبة تحديد المعتدي وطرق مواجهته في ظل غياب موافقة هذه القوى [٤].

٣- عدم توافق المقاييس التي تمارسها الدول لتعريف العدوان لتفاوت المعتقدات السياسية ، ما جعل من الصعب اتفاق الدول حول تعريف ومصدر العدوان تمهيداً لإدانته وبالتالي مقاومته ومحو آثاره ، وهذه الاشكالية تكررت في تعريف ، وتحديد مفاهيم الارهاب الدولي ، والمنظمات الارهابية .

٤- اختلاف مظاهر واشكال العدوان ، فلم يعد العدوان مجرد استعمال القوات العسكرية ، بل هناك ادوات اخرى، مثل فتح الحدود امام الهجرات غير الشرعية من دول عديدة باتجاه دولة محددة دون غيرها، أو ممارسة الضغط الاقتصادي عبر تخفيض أو زيادة اسعار سلع استراتيجية تعتمد عليها دون كمصدر اساس في موارها الاقتصادية وتخطيط ميزانيتها العامة .وهناك عدوان جديد يتمثل بالاعتداءات الاشعاعات النووية ، والقرصنة الالكترونية، والتلويث البيئي. والغزو الفضائي لأغراض التجسس.

٥- بعد تطور اشكال العدوان من التقليدية القديمة الى اشكال جديدة لا بد من تطوير امكانات وقدرات وسائل الامن الجماعي لتكون قادرة على احداث الردع عند المعتدي وايقاف عدوانه بشكل سريع .

ان ترسيخ الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، واعطاء حقوق الاقليات، ودعم المطالبات السلمية بحق تقرير المصير لم تكن وليدة تغير نظام دولي من ثنائي القطبية الى نظام احادي القطب ، ولكنها قديمة قدم مآسي الإنسانية من الدكتاتوريات والأطماع التوسعية لبعض الدول، ولكن مرحلة الاستقطاب التي أعقبت الحرب العالمية الثانية خلقت نظاماً دولياً وقفت فيه دولتان عظميان على رأس مجموعتين من الدول متناقضتين أيديولوجياً وثقافياً وتكنولوجياً، كان هذا الواقع عقبة دون تحقيق نظام أمن جماعي. ولكن سقوط الأحزاب الشيوعية وتفكك المعسكر الشيوعي اعطى مساحة واسعة

[4]see more : Morton Kaplan, System and process in international politics. London wiley, 1957,p12. &-Richard Rosecrans, action and reaction in world politics. Boston, little Brown, 1963.p33. &-G. Modelski, agrarian and industrial : two models of the int. System, in Knorr & Verbal ends, the International System. New jersey, 1961.pp.118-143. -

لتحرك دولي من اجل بناء نظام امن جماعي يدفن مرحلة الحرب الباردة التي كانت تحول دون هذا البناء الى مرحلة جديدة من التعاون والتكامل في مضامين الامن الدولي . إن احتلال أي دولة لدولة مجاورة وبدون أية مبررات ودون اكتراث بالقوانين والمواثيق والأخلاقيات الدولية يعتبر المحك الأول لاختبار النظام العالمي الجديد الذي بدأ تشكيله مع انتهاء الحرب الباردة والذي يقوم أساساً على نزع فتيل الاضطرابات التي تنشأ دائماً عن غياب القانون الدولي وإهدار حقوق الإنسان[٥].

ولا شك أن بوادر النظام العالمي الجديد الذي أثبت حضوره الواقعي لحسم الأزمة سيعطي نظام الأمن الجماعي القوة الكافية لحفظ السلام والأمن الدوليين، حيث اتخذت الأمم المتحدة ومجلس الأمن لأول مرة في التاريخ موقفاً واحداً حول أزمة الخليج العربي عام ١٩٩١ دون فرق بين الدولتين العظميين ودون إثارة للخلافات الأيديولوجية أو الاقتصادية[٦].

## المبحث الثاني : تفاعل الامن الجماعي مع العلاقات الدولية

العلاقات الدولية كمفهوم في وفق ما قدمه المفكرون " انها العلاقات التي تتجاوز حدود دولة واحدة ، والتي تحكم واقعة في اطار المجموعة الدولية، لا تخضع لسيطرة دولة واحدة ، ويضيف " العلاقات الدولية بمفهومها الواسع هي علاقات سياسية، واقتصادية ، واجتماعية، وايدلوجية ، وعسكرية، وثقافية ، على مستوى الدول، ومستوى المجموعات الدولية ، ومستوى المنظمات الدولية البين الحكومية ، ومستوى المنظمات غير الحكومية " [٧]. او كما عرفها مارسيل ميرل " هي كل التدفقات التي تتم عبر الحدود ، أو تتطلع نحو عبورها " وهذه التعاريف تؤكد على شمولية العلاقات بين الفاعلين الدوليين وغير الدوليين [٨]. او كما عرفتها الموسوعة البريطانية: " هي العلاقات

---

[5] - see more : Charles Johnson, "The Sorrows of Empire: Militarism, Secrecy, and the End of the Republic", New York: Metropolitan Books , 2004, Reviewed by G. John Ikenberry, in Foreign Affairs, March/April 2004.

[6]- see more: :G. John Ikenberry, "Strategic Reactions to American Preeminence: Great Power Politics in the Age of Unipolarity", National Intelligence Council, 28 July, 2003.

[٧] – د.علاء ابو عامر ، العلاقات الدولية ، الظاهرة والعلم ، الدبلوماسية والاستراتيجية ، دار الشروق ، الاردن– عمان ، ٢٠٠٤، ص ٢٣.

[8] - See more: -George Modelski, "Agraria and Industria: Two Models of International System،"

بين حكومات دول مستقلة ، ويستعمل كمرادف لمعنى السياسة الدولية " وهذ التعريف يؤكد على العلاقات بين حكومات الدول[٩]. ولعبت القاعدة الانسانية الخالدة (لا يمكن للفرد ، او اي مجموعة افراد العيش بشكل منعزل عن بقية الافراد أو الجماعات البشرية الاخرى ، لا سيما بعد تمكن الجماعات من بناء نظام قانوني سلطوي لهم في اطار الدولة القومية . بسبب الحاجات المشتركة والمتبادلة لجميع افراد وجماعات المجتمع ) دوراً مركزياً مؤثراً في ذلك الترابط بين الامن الجماعي والعلاقات الدولية.

واذا اعتمدنا معيار حتمية وجود حاجات متبادلة بين الدول والشعوب تفرض نفسها على تواصل وتفاعل وتطور العلاقات الدولية ، فان العلاقات الدولية من ناحية الكم والنوع هي التي ستحدد خصائص نظام الامن الجماعي الحالي ، وفي المستقبل المنظور ، ومن اثبات ذلك لا بد من العودة الى الوقائع في سياقها التاريخي والتي صاحي نشوء الدولة القومية :-

جاءت الدوافع الاولى لوضع قواعد نظام امني اثر وجود حاجات دولية مشتركة للتخلص من اضرار ومساوئ الحروب المحلية والاقليمية والدولية ، وكان اول تعبير عن هذه الدوافع والحاجات هي معاهدة ويس فاليا التي عقدت في عام ١٦٤٨، إذ وضعت هذه المعاهدة القواعد والأسس لتحقيق الأمن للدول الأعضاء في المجتمع الدولي على أساس جماعي، ومن ثم اتخذت العلاقات الدولية بعدها توجها نحو التعاون والمشاركة بدلاً من السيطرة والإخضاع، ومن أهم القواعد التي وضعتها المعاهدة في هذا السياق:

١- اجتماع الدول للتشاور وحل مشاكلها على أساس المصلحة المشتركة.

٢- إقرار المساواة بين الدول.

٣- إرساء العلاقات بين الدول على أساس ثابت بإقامة سفارات دائمة لديها.

٤- اعتماد فكرة التوازن الدولي كأساس للحفاظ على السلم وردع المعتدي.

---

Klaus Knorr and Sidney Verba, eds. The international System: Theoretical (World Politics, XIV{} October, 1961{) (Princeton: Princeton University Press,1961).

[٩] ينظر: محمد طه بدوي، مدخل الى علم العلاقات الدولية ، الدار المصرية للنشر والطباعة، بيروت ١٩٧١. ص ٢٨

٥- إقرار فكرة سيادة الدولة في الداخل وتجاه الدول الخارجية.

وتعاقبت المعاهدات الدولية في هذا الصدد مروراً بمعاهدة "أوتراخت" العام ١٧١٣، وصولاً إلى معاهدة "فيينا" العام ١٨١٥، عقب هزيمة نابليون بونابرت، إلا أنه يمكن الدفع بأن دعوات تأسيس نظام دولي للأمن الجماعي جاءت قبل قرنين من الزمن على يد الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط، عندما اقترح إنشاء فيدرالية تضم دول العالم، حيث تتكتل غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة أية دولة تعتدي على دولة أخرى. وهذا يعني أن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي ستتعاون مع بعضها البعض ضد أية دولة تسعى لتحقيق مصالح ضيقة تضر بمصالح الجماعة الدولية ككل. ومن ثم يقوم نظام الأمن الجماعي من الناحية النظرية على فكرة محورية قوامها عدم السماح بالإخلال بالوضع القائم في النظام الدولي بطريقة غير مشروعة، وذلك من خلال تكوين قوة دولية متفوقة تتمكن من إحباط العدوان أو ردعه.

ومنذ بدايات القرن العشرين، استقر في العلاقات الدولية وجود مفهوم "الأمن الجماعي"، ولعبت مبادئ الرئيس الامريكي ودرو ويلسون دوراً مهماً في تعميمه، ويقصد به:-

(العمل الجماعي من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين من خلال أجهزة تعمل على تحقيق هذا الهدف. وعلى الرغم من تعدد التعريفات التي تتناول هذا المفهوم واختلافها فيما بينها، فمن الممكن تحديد مجموعة من النقاط الأساسية التي تلتقي حولها غالبية هذه التعريفات ومن ثم فهي تشكل الملامح الأساسية للمفهوم ) ، أو بعبارة أخرى العناصر اللازم توافرها في نظام الأمن الجماعي لكي يكون مثاليا، وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه العناصر تعد بالنسبة لغالبية الفقهاء وحدة متكاملة أو مترابطة بحيث إذا غاب أي منها يفسد النظام ككل ويصبح عديم الفعالية، وهذه العناصر هي:

١- تحريم استخدام القوة في العلاقات بين الدول: ويأتي هذا العنصر استنادا إلى القناعة بأن الحد من استخدام القوة المسلحة أو العسكرية في العلاقات الدولية عبر تجريم ذلك الاستخدام، سوف يؤدي إلى التقليل من الحروب. ومع القناعة بأن تحريم استخدام القوة العسكرية لا يترتب عليه بالضرورة التزام كل الدول بالامتناع عن استخدامها، فإن نظام الأمن الجماعي يرى أنه من الأفضل أن تكون كل الدول الأعضاء في نظام ما

للأمن الجماعي مسلحة، وذلك حتى تكون قادرة على مواجهة أية هجمات محتملة والحفاظ على الأمن والاستقرار. وبصفة عامة، يمكن القول أن هناك اعتراف بل وقبول عام بين الدول بأهمية تحريم استخدام القوة، إلا أن كل الدول تقبل كذلك بأن هناك حالات معينة (تتضمن الدفاع الفردي والجماعي عن النفس) تعد استثناءات مقبولا على هذا المبدأ.

٢- الضمان الجماعي للأمن: تستوجب "جماعية" ضمان الأمن في إطار نظام ما للأمن الجماعي أن تقدم كل الدول الأعضاء في هذا النظام المساعدة إلى الدولة أو الدول التي تتعرض للهجوم. ولا يفترض أن تدعي أي دولة عضو في النظام الحياد في هذه الحالة كما أنه من غير المقبول أن تقوم أي دولة بدعم الدولة المعتدية سواء كانت إحدى الدول الأعضاء في النظام أو من غير الأعضاء فيه. ويرى البعض أن هذا العنصر يفترض (من الناحية النظرية) عدم زيادة تسلح الدول الأعضاء في نظام ما للأمن الجماعي عن مستوى معين، بحيث لا يمكن لأي من هذه الدول منفردة صد أي هجوم تتعرض إليه.

٣- استخدام القوة كرادع وكعقاب في الوقت ذاته: ويقصد بذلك أنه إذا ما تم تطبيق العنصرين السابقين فمن المفترض تحقيق الردع نظرياً على الأقل، بحيث لن تتجه أي دولة للمخاطرة بالاعتداء على إحدى الدول الأعضاء في نظام الأمن الجماعي وإلا سيكون عليها مواجهة كل الدول الأعضاء في هذا النظام. ولكن إذا ما تجاسرت أية دولة على الاعتداء باستعمال القوة ضد أي من أعضاء النظام، فإن القوات المشتركة لكل الدول الأخرى يجب أَن تواجه هذا الاعتداء وتدحره.

٤- سرعة التحرك الدولي ، ويقصد بذلك وجوب يجب أن تتسم الضمانات الجماعية للأمن في إطار نظام الأمن الجماعي بالتلقائية والإطلاق، بمعنى ضرورة أن تنطلق وتتمدد آلية الأمن الجماعي بشكل تلقائي عند الحاجة إليها. بحيث تكون استجابة هذه الآلية للتهديدات الأمنية لأي من أعضاء النظام سريعة أو بالأحرى فورية ونزيهة.

٥- كل تحالفات الدول ، وكل اتفاقاتهم يجب ان لا تتعارض مع مبادئ الامن الجماعي، فهو لا يعترف بوجود أصدقاء أَو خصوم في إطار هذا النظام. بل يعترف بضرورة حماية الامن العام لجميع الشعوب ، فإذا كانت الدولة القائمة بالاعتداء هي إحدى الدول

الأعضاء في النظام، فإن النظام وبغض النظر عن هوية الدولة القائمة بالاعتداء أو المتعرضة له، يجب أن يتسم بالحياد وعدم التحيز لصالح أو ضد أي من الأعضاء ويكون تركيزه فقط على مواجهة العمل العدواني. وعلى هذا الأساس فإن نظام الأمن الجماعي، يختلف عن نظام الدفاع المشترك الذي تتبناه بعض المنظمات مثل (حلف شمال الأطلسي) الناتو، التي تعنى فقط بالدفاع عن أعضائه في مواجهة الأعداء الخارجيين، لكنها لا تقوم أبدا بعمل ضد أحد أعضائها.

٦- غلق ابواب الاجتهادات والاختلافات في تعدد تعاريف العدوان ، والاعتداء ، فهناك تعريف واحد محدد لهما يعترف به الجميع، بحيث يمكن بموجب هذا التعريف تحديد الأعمال العدائية فور حدوثها. لان الاتفاق على التعريف يعني الاتفاق على تحديد العدوان والجهة المعتدية ، وحجم الاضرار وكيفية معالجة اثارها.

٧- الالتزام بأن يكون النظام دائم وعام ، وذلك حتى يمكنه أن يتحول إلى مؤسسة لحماية الأمن الدولي ضد كل الأخطار المحتملة ضد كل الأعضاء فيه. لان الاستمرارية غالباً ما تفضي الى بناء مؤسساتي دائم ومتطور ، والاستمرار يرتب خاصيتي الأوتوماتيكية والحياد اللذين يجب أن يتسم بهما نظام الأمن الجماعي. بعبارة أخرى نظام الأمن الجماعي الدائم من الصعوبة بمكان جعله متردد ، ومتغير حسب تغير موازين القوى الدولية .

تطبيق نظام الامن الجماعي :

يكتسب مفهوم الأمن الجماعي أهميته الاجرائية من :-

١- إطار المنظومة القانونية الدولية، ومن ثم فهو من أكثر جوانبها عرضة للتأثر بالتغيرات المعاهدات ، والقرارات التي تبرمها الدل ، ا، التي تصدرها المنظمات الاممية .

وقد جاءت أولى تطبيقات فكرة الأمن الجماعي في العلاقات الدولية من خلال تجربة عصبة الأمم، فقد كانت هي الفكرة التي استند إليها الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون في تصوره لعالم يسوده السلام، وتنتظم علاقاته من خلال عصبة الأمم. وفي ظل عصبة الأمم، جاءت الترتيبات المتعلقة بالأمن الجماعي متماشية مع طبيعة النظام الدولي في ذلك الحين، والتي كانت الحرب مشرعة في إطارها باعتبارها طريقة عملية لإدارة

السلطة العالمية وقتذاك ، والتي انعكست في إدارة العلاقات الدولية على الرغم من عدم وجود نص في عهد العصبة على تحريم الحرب بشكل قطعي وإنما اكتفى بوضع بعض القيود لتضييق نطاقها. وقد اتجه عهد العصبة إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين من خلال بعض الوسائل التي يمكن تحديدها في: –

أ– العمل على منع الحروب: وذلك من خلال مجموعة من الآليات من قبيل حل المنازعات بالوسائل السلمية، الضمان المتبادل، تخفيض التسليح، فضلا عن ربط المعاهدات الدولية بمضامين عهد العصبة.

ب – إجراءات مواجهة العدوان: وتتضمن الاجراءات التي أقرها عهد العصبة في هذا السياق الجزاء الاقتصادي، الجزاء العسكري، إلى جانب الطرد من العضوية[١٠].

ولكن نظام عصبة الأمم فشل في تحقيق الأمن الجماعي وهو ما يرجع إلى مجموعة من الأسباب أهمها أن العصبة كانت تعتمد بشكل أساسي على إجماع الدول الأعضاء للموافقة على قراراتها وتوصياتها الهادفة إلى تحقيق الأمن الجماعي وهو ما لم يمكن تحقيقه بسبب المشاحنات والتوترات السياسية بين الدول الأعضاء، فضلا عن نظام العصبة ذاته والذي عانى مجموعة من المثالب لاسيما في ظل سيطرة النزعة الأوروبية على عضوية العصبة وغياب القوى العظمى عنها (إذ لم ينضم الاتحاد السوفيتي إلا في عام ١٩٣٤، في حين لم تنضم الولايات المتحدة على الإطلاق)، وفتح الباب أمام الانسحاب من عضوية العصبة الأمر الذي أضعف كثيرا من روح التنظيم الدولي وقيامه على أساس وجود الجماعة وتكاتفها، إلى جانب افتقار العصبة إلى قوة عسكرية خاصة بها.

وقد تمت صياغة نظام الأمن الجماعي في إطار منظومة الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية وما شهدته هذه المرحلة من تفاؤل بطبيعة الدور الذي من الممكن أن تلعبه المنظمة الدولية. ومن ثم فقد حاول ميثاق الأمم المتحدة أن يضع تحت تصرف مجلس

---

[١٠] – للمزيد ينظر : ينظر ميثاق عصبة الامم

وكذلك : لويد جينس، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن احمد مفتي، ومحمد السيد سليم، جامعة الملك سعود، الرياض ، ١٩٨٩).

[١٠] – للمزيد ينظر: كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، بغداد ، كلية العلوم السياسية، بغداد ١٩٨٨، ص ٨٩.

الأمن الدولي بصفته الجهاز المسئول عن الإدارة المشتركة لنظام الأمن الجماعي الوسائل والإمكانيات والأطر المؤسسية الكفيلة بإدارة العمليات العسكرية الميدانية على نحو يكفل تحقيقها للنتائج المرجوة منها. وكان من أهم ما تضمنه الميثاق في هذا الإطار ما نصت عليه المادة ٤٣ من تعهد جميع الدول الأعضاء بأن "يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقا لاتفاق أو اتفاقيات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي ومن ذلك حق المرور"، كما أوكل الميثاق مهمة بحث الترتيبات المتعلقة بعدد هذه القوات وأنواعها وأماكنها ونوع المساعدات والتسهيلات التي تقدم إلى "لجنة أركان الحرب" التي تتكون من رؤساء أركان حرب الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي؛ أي أن هذه اللجنة أضحت هي المسئولة تحت إشراف مجلس الأمن عن التوجيه الاستراتيجي لهذه القوات.

بعبارة أخرى، حاول واضعو ميثاق الأمم المتحدة عند صياغته تجنب العديد من المثالب التي اعتورت التنظيم الدولي في تجربة عصبة الأمم لاسيما فيما يتعلق بفكرة الأمن الجماعي، ومن ثم نص ميثاق الأمم المتحدة على امتناع جميع أعضاء المنظمة عن استخدام أو التهديد باستخدام القوة في علاقاتهم الدولية، كذلك أناط الميثاق بمجلس الأمن الدولي مهمة تولي تبعات اختلال الأمن والسلم الدوليين وذلك وفقا لأحكام الفصل السابع من الميثاق والتي تجيز له استخدام القوة عند الضرورة لإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما.

أي أن نظام الأمن الجماعي في إطار نظام هيئة الأمم المتحدة يقوم على دعامتين رئيسيتين، هما:-

١- حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية أو التهديد بها: وعلى الرغم من عدم الاتفاق على مفهوم القوة التي تشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين فهناك ما يشبه الاتفاق على أن المقصود بذلك هو القوة المسلحة على الرغم من وجود بعض الاتجاهات الفقهية التي تؤكد أن ذلك يشمل كذلك مختلف أشكال القسر والضغط السياسي والاقتصادي. وتجدر الإشارة في هذا السياق أيضا أن الميثاق حدد بعض

الاستثناءات أباح فيها استخدام القوة في العلاقات الدولية وهي حالات الدفاع عن النفس وتطبيق تدابير الأمن الجماعي وفقا لنصوص الفصل السابع من الميثاق.

٢- وجود تدابير جماعية يمكن اللجوء إليها فى حالة حدوث العدوان: إذ يتمتع مجلس الأمن الدولي باعتباره الجهاز التنفيذي بالحق في اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لحفظ لسلم والأمن الدوليين ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قبول قرارات المجلس وتنفيذها كما أن عليها الامتناع عن تقديم المساعدة لأية دول يقوم المجلس باتخاذ تدابير ضدها.

إلا أن ظروف الحرب الباردة وما شهدته من تحول الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الثانية إلى متنافسين في الحرب الباردة أدت إلى منع الأمم المتحدة عن الوصول لهدفها في تحقيق الأمن الجماعي، خاصة مع تحول مجلس الأمن الدولي إلى إحدى أدوات الصراع بين قطبي الحرب الباردة وعجزه عن التصرف في النزاعات العديدة التي شهدها المجتمع الدولي بسبب إسراف أعضائه الدائمين في استخدام حق النقض "الفيتو"، ومن ثم فقد كان إعمال نظام الأمن الجماعي في مرحلة الحرب الباردة رهنا بمعطياتها التي فرضت العديد من القيود وحددت من فرص تفعيل هذا النظام في ظل حالة الاستقطاب التي سيطرت على أجواء العلاقات الدولية في ذلك الحين. إذ تعقدت مهمة "لجنة أركان الحرب" فلم تتمكن الدول الأعضاء من الاتفاق على كيفية وضع المادة ٤٣ موضع التطبيق، بل إن اللجنة ذاتها تجمدت تماما وأضحت دون دور أو وظيفة تمارسها. وعليه، فقد نظام الأمن الجماعي في الأمم المتحدة أحد أركانه الرئيسية بعد أن حرم من الأداة التي تكفل له مواجهة العدوان على أسس وقواعد ثابتة ومؤسسية.

وفي الواقع، انطوى نظام الأمن الجماعي في إطار الأمم المتحدة على العديد من الثغرات، التي شلت حركته ،منها :

١- غياب الوضوح في المرجعيات القانونية الدولية.

٢- كانت فعالية دور الأمم المتحدة في مجال الأمن الجماعي رهنا بإرادة الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي.

وكان قرار تطبيق اجراءات استخدام القوة مرهون بتفاهمات القوى الدولية الميمنة على قرارات مجلس الامن على نحو دعا البعض للتساؤل عن جدوى نظام الأمن الجماعي في ظل الأمم المتحدة ما دام هذا النظام عاجزا عن الحيلولة دون قيام خطر الحرب بين الدول الكبرى، بل لقد أثبتت التجربة عدم فعاليته في بعض حالات العدوان الذي تقوم به دول صغيرة بمساندة إحدى الدول الكبرى. ولعل هذا هو ما دفع العديد من البلدان في هذه الفترة إلى إنشاء منظمات للأمن الجماعي في مواجهة منظور الأمن القومي، وهذا ليس بهدف تعزيز أمنها العسكري فحسب بل الاقتصادي والثقافي أيضا، ومن بينها الجامعة العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، وحلفي الناتو ووارسو ، وغيرها.

كما يلاحظ أن الدول الكبرى اختارت الخروج على الإطار المعياري (القانوني) لنظام الأمن الجماعي في بعض المناسبات، مثل ما حدث إبان أزمة الصواريخ الكوبية في عام ١٩٦٢، وربيع براغ ١٩٦٨، والحرب الهندية – الباكستانية ١٩٦٥ ، وحرب ١٩٧١، والحرب العراقية – الايرانية ١٩٨٠–١٩٨٨، ورغم ذلك فإن هذه الدول كانت تسعى إلى تبرير أفعالها من خلال إحدى الطرق التالية:–

١– تأكيد أن أفعالها تأتي في سياق الإطار القانوني لمؤسسة الأمن الجماعي.

٢– توسيع نطاق تفسير الإطار القانوني بحيث يشمل الأفعال التي تم إتيانها من قبل هذه الدولة.

٣– ادعاء وجود أساس قانوني يفسر أفعالها.

٤– أو قد تلجأ في بعض الأحيان إلى الاعتراف بكل أمانة أن فعلها يعد حالة استثنائية ولا تعد سابقة يمكن الاتكال عليها في المستقبل.

ومن ثم فإن الأساس القانوني لنظام الأمن الجماعي إما أن يتم التأكيد عليه أو إعادة صياغته عبر هذه الادعاءات واستجابة الدول والفاعلين الآخرين لها.

ومن الملاحظ أنه كانت هناك بعض المحاولات لمعالجة المثالب التي ظهرت في نظام الأمن الجماعي إبان مرحلة الحرب الباردة، حيث طرأت على نظام الأمم المتحدة ومؤسساتها العاملة مجموعة من التطورات الأساسية في مجال الأمن الجماعي على نحو أدى إلى تأكيد سلطاتها في هذا المجال ويتضمن ذلك:

١- اللجوء إلى الخيار العسكري التوافقي متمثلا في صورة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. كما حدث في حرب الاسرائيلية – اللبنانية ١٩٧٨ ، وحرب التانزانية – الاوغندية فترة سنة ١٩٧٨- ١٩٧٩، روب البلقان اثر تفكك الاتحاد اليوغسلافي ،حرب ١٩٩١، وحرب ١٩٩٦ ، وغيرها من الحروب الاقليمية.

٢- اللجوء إلى المحاكمات الجنائية الدولية، والتي أثارت جدلا عميقا لاسيما من الناحية القانونية خاصة عند مناقشة ما إذا كانت هذه المحاكمات يمكنها الإسهام في تحقيق السلام العالمي وما إذا كان مجلس الأمن الدولي يملك صلاحية إنشائها.

ويرى البعض أن عجز الأمم المتحدة عن تطبيق نظام الأمن الجماعي كان السبب وراء ابتكار نظام جديد لمواجهة الأزمات والصراعات المسلحة أطلق عليه "عمليات حفظ السلام". وقصد بذلك التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة في محاولة تهدئة الصراعات والتزاعات السياسية الحادة، وكان من أبرز صورها: قوات حفظ السلام، والمراقبون الدوليون العسكريون، ومهمات المساعي الحميدة، بالإضافة إلى ممثلي الأمين العام في كل نزاع على حدة.

طغيان مفهوم الامن الانساني عل مضامين الامن الجماعي انتهاء الحرب الباردة :

وهناك ما يمكن اعتباره اتفاقا على أن الأمن الجماعي قد شهد تطورا جديدا مع التغير في هيكل النظام الدولي بانتهاء نظام الحرب الباردة، مع بروز مصادر جديدة وغير تقليدية لتهديد السلم والأمن الدوليين؛ فلم تعد الحروب التقليدية بين الدول هي المصدر الأساسي لتهديد السلم الدولي، بل ظهرت مجموعات جديدة من المشكلات والأزمات الدولية الخطيرة مثل الحروب الأهلية التي ترتكز على أسس عرقية ولغوية ودينية والتي قد تتضمن في أحيان كثيرة أعمال إبادة جماعية، كما حدث في حروب البلقان ورواندا وبوروندي في التسعينيات. كما إن انسحاب القوتين العظمتين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي) من سباق الصراع على النفوذ في مناطق عديدة أدى إلى زعزعة الاستقرار في بعض هذه المناطق بعد أن ترك ساحتها لصراعات القوى المحلية والإقليمية، الأمر الذي أدى إلى ظهور أزمات من نوع جديد كان يصعب تصور وجودها خلال مرحلة الحرب الباردة. فضلا عن أن تفكك الاتحاد

السوفيتي ومن بعده جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد أدى إلى تفجر مشكلات القوميات والصراعات العرقية واللغوية الطائفية، ليس فقط في دول المعسكر الشرقي (الاشتراكي)، بل في أنحاء عديدة من أوروبا والعالم، كما برزت المخاطر المرتبطة باحتمالات استخدام أسلحة الدمار الشامل الموجودة في الدول السوفيتية السابقة من قبل بعض الفاعلين من غير الدول لاسيما الجماعات التي يصنفها البعض على إنها إرهابية. بعبارة أخرى، يمكن القول أن نظام الأمن الجماعي يواجه في الوقت الحاضر مجموعة من التهديدات تتجاوز حدود المعنى التقليدي للعدوان الذي تمارسه الدول. ويمكن إجمال هذه التهديدات ستة فئات، هي:

١- النزاع بين الدول ، ٢- الفقر والأمراض المعدية والأخطار البيئية . ٣- العنف الداخلي، بما في ذلك الحروب الأهلية، الإبادة الجماعية، التطهير العرقي، وفشل أو انهيار الدول، ٤- أسلحة الدمار الشامل، ويتضمن ذلك الأسلحة الإشعاعية والبيولوجية والكيميائية فضلا عن الأسلحة النووية، ٥- الارهاب ، ٦- الجرائم المنظمة ، ٧- وتم اضافة تحدي امني خطير وجديد ، هو التحدي البيئي ، بعد تفاقم الاضرار الدولية جراء ظواهر التصحر، والتلوث، وثقب الاوزون ، واخطار الاشعاعات النووية ، وارتفاع درجات الحرارة ، وارتفاع معدلات الزلازل والفيضانات والبراكين. ٨- انتهاكات حقوق الانسان جراء انتشار الحروب الاهلية بدوافع طائفية وعرقية سياسية . ٩- انتشار تداعيات الدول الفاشلة على الامن الاقليمي ، والامن الدولي ، ١٠- انتشار ظاهرة الصراعات الدولية على المشاعات الدولية الغنية بالموارد الطبيعية والمعادن الثمينة ، لا سيما بعد الذوبان الثلوج في المحيطين الشمالي والجنوبي.

وقد ترتب على ذلك الحاجة إلى بلورة مفهوم جديد أوسع نطاقا من مفهوم الأمن الجماعي هو "الأمن الإنساني"، وهو مفهوم يتخذ من الفرد وحدته الأساسية في التحليل انطلاقًا من أن أمن الدولة رغم أهميته لم يعد ضامنًا أو كفيلا بتحقيق أمن الأفراد، والأكثر من ذلك إنه في أحيان كثيرة تفقد الدولة الشرعية فتتحول ضد أمن مواطنيها. ومن هذا المنطلق، جاء بروز مفهوم الأمن الإنساني في محاولة لإدماج الشق أو البعد الفردي ضمن مفهوم الأمن، وذلك من خلال التركيز على تحقيق أمن الأفراد داخل

وعبر الحدود بدلا من التركيز على أمن الحدود ذاته، وتجدر الإشارة إلى أن بداية الجدل حول مفهوم الأمن الإنساني إلى عام ١٩٩٤، وذلك مع صدور تقرير التنمية البشرية لهذا العام، إذ طرح التقرير مفهوم الأمن الإنساني Human Security باعتباره أحد أولويات الأجندة الأمنية في القرن الحادي والعشرين، إذ يشمل حماية الأفراد من كل ما يهدد أمنهم. كما ظهر المفهوم بشكل أكثر تفصيلا في دراسة ضمن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ بعنوان: "عولمة ذات وجه إنساني" حيث حدد سبعة عناصر تشكل المخاطر التي تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة وهي: عدم الاستقرار المالي، وغياب الأمن الوظيفي، وغياب الأمن الصحي، وغياب الأمن الثقافي، وغياب الأمن الشخصي، وغياب الأمن البيئي، وغياب الأمن السياسي والمجتمعي.

ورغم ملائمة مفهوم الأمن الإنساني بهذا المعنى لطبيعة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلا أنه يواجه العديد من المشكلات النظرية والمنهجية، فما جدوى معالجة هذه التهديدات في إطار الأمن الإنساني إذا كان غالبيتها يعالج ضمن سياسات التنمية، وما التبرير الفلسفي لمثل هذا التكرار؟ ويُرد على ذلك بأن ذلك يرتبط بالصفة الحرجة لهذه التهديدات والتي تأتي من عمقها فضلا عن انتشارها الناتج عن ذيوعها على مستوى واسع وتكرارها عبر الزمان والمكان لتصبح ظاهرة عالمية وليس حالة فردية.

ومن ناحية أخرى، قامت بعض الدول (منها اليابان وكندا) بالإعلان عن تبني أطروحات أخرى لمفهوم "الأمن الإنساني". فمن جانبها ركزت كندا في تعاطيها مع المفهوم على البعد السياسي من خلال التركيز على حماية الأفراد أثناء النزاعات المسلحة والحروب، دون التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمفهوم، إذ ترى أن هذا يدخل المفهوم ضمن دراسات التنمية وهو الأمر الذي من شأنه إيجاد خلط بين مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم التنمية البشرية. وتتفق اليابان مع كندا في عدم إدراج الكوارث الطبيعية ضمن مفهومها للأمن الإنساني. إذ يحكم كل من اليابان وكندا في هذا الصدد منطق يقوم على عدم إدراج الكوارث الطبيعية ضمن عناصر أو مكونات مفهوم الأمن الإنساني باعتبار أن الكوارث الطبيعية ليست من صنع الإنسان، ومن ثم لا تدرج ضمن مكونات مفهومهما للأمن الإنساني، أي أن العبرة وفقًا للرؤية الكندية بمصدر الضرر

وليس بمن يقع عليه الضرر. أما الاتحاد الأوروبي فقد طرح رؤية معدلة لمفهوم التدخل الدولي الإنساني من خلال الإعلان عن وجود مسئولية تاريخية للاتحاد الأوروبي في المساهمة في خلق عالم أكثر أمنا من خلال العمل على تحقيق أمن الأفراد في مختلف أنحاء العالم، وفى هذا الصدد، تم تشكيل لجنة من الخبراء والسياسيين من دول الاتحاد الأوروبي لدراسة طبيعة الدور الذي يمكن للاتحاد الأوروبي لتحقيق هذا الهدف ووضعت اللجنة تقريرًا بعنوان إستراتيجية أوروبية لتحقيق الأمن الإنساني تمت من خلاله بلورة دور أمنى جديد للاتحاد الأوروبي يقوم على إمكانية نشر القوات لتحقيق الأمن الإنساني[١١].

وبصفة عامة، يمكن القول أنه على الرغم من صعوبة التوصل إلى اتفاق حول مفهوم محدد وواضح للأمن الإنساني، فلا يمكن إنكار إن هذا المفهوم يقوم بالأساس على مواجهة التهديدات غير العسكرية، وأنه يهدف في الأساس إلى حماية الأفراد والشعوب وليس مؤسسات الدول، ولكن يجب ألا يفسر ذلك على أنه يهدف لاستبعاد الأمن بمعناه التقليدي لأنه يهدف بالأساس لتوسيع رقعة التهديدات التي تحيق بالفرد ومجتمعه. ويرى كثيرون أن التهديدات المطروحة في إطار مفهوم الأمن الإنساني تترابط وتتعقد العلاقات فيما بينها على نحو غير مسبوق. وهي قد تكون موجهة للأمن الإنساني أو إلى أمن الدول، وهذا ما يترتب عليه إعادة النظر في ترتيبات منظومة الأمن الجماعي بحيث تعطى أهمية خاصة للإجراءات الوقائية؛ ففي حين أن التهديدات "الكلاسيكية" للسلم والأمن الدوليين يمكن مجابهتها بالوسائل القمعية التقليدية.

## المبحث الثالث : الارهاب الدولي ، ونظام الامن الجماعي الدولي

ان الدافع وراء ربط الارهاب الدولي بنظام الامن الجماعي هو دافع لتقديم رؤية مستقبلية منطلقة من غياب اي مدلول لما يسمى بالأمن الجماعي في وفق ما جاء بمقاصد ميثاق الامم المتحدة والاتفاقيات الجماعية والثنائية الدولية لمحاربة الارهاب منذ رعاية اللجنة السداسية للأمم المتحدة لسنة ١٩٦٦ (المشكلة بموجب القرار ٢١٠/٥١

---

١١ – للمزيد ينظر : د. محمد احمد العدوي ، الامن الانساني ومنظومة حقوق الاسان ، دراسة في المفـاهيم ، جامعـة اسيوط ، قسم العلوم السياسية والادارة ، الرابط : madawyp@yahoo.com.

بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٦٦ ) للقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ولقرارات مجلس الامن ، أو جهود الهيئة الدولية لمكافحة الارهاب المشكلة عام ٢٠٠١ ، والتي تضم جميع اعضاء مجلس الامن ، والتي ساهمت في استصدار العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ولمجلس الامن [١٢]، والتي قدمت استراتيجية تكاد تكون شاملة وقادرة على ان تكون اساس علمي وعملي لنظام امن جماعي [١٣]وبالرغم من قيام

---

[١٢] – منذ عام ١٩٦٣، وضع المجتمع الدولي ١٣ صكاً قانونياً عالمياً لمنع الأعمال الإرهابية. وناقشت الجمعية العمومية لعام ١٩٧٢ تقرير اللجنة الدولية الذي تضمن ٣٥ عضواً حول الارهاب والذي اوصى الامين العام للجمعية العمومية بإدراجه في جدول اعمال دورتها ١٠٧٢، وتقع جميع اتفاقيات حماية الطيران المدني ضمن اتفاقيات الدول التي اعترفت بها الامم المتحدة لمكافحة الارهاب منذ اتفاقية طوكيو عام ١٩٦٣ واتفاقية لاهاي ١٩٧٠ ومونتريال ١٩٧١ واتفاقية ضد الجرائم التي ترتكب ضد المحميين المدنيين عام ١٩٧٣ في نيويورك، وفي عام ١٩٧٧ دعت الجمعية العمومية اللجنة الدولية لتقديم التوصيات لمكافحة الارهاب، وفعلاً نظرت في تقريرها عام ١٩٧٩، وعرفت لجنة القانون الدولي للأمم المتحدة في المادة (١٩) من المشروع المقدم الى الدورة الأربعين عام ١٩٨٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة الإرهاب ((هو كل نشاط إجرامي موجهٌ الى دولة معينة ويستهدف إنشاء حالة من الرعب في عقول الدولة أو أي سلطة من سلطاتها وجماعة معينة منها))، انه نشاط وليس دولة كما هو اليوم . والتعريف ركز على النشاط الإجرامي، ولم تحدد لنا اللجنة المقصود بالنشاط الإجرامي، وإن كانت الأمثلة التي أعطتها لجرائم الإرهاب توضح ان المقصود فيه الاعتداء على الأرواح والأموال أو هما معاً، وأيضاً أدخلت في الأنشطة الإجرامية المكونة للإرهاب صناعة الأسلحة والحصول عليها وحيازتها، وكذلك الإمداد بالأسلحة، والذخائر أو إمدادها بالمواد المتفجرة لمساعدة الإرهابي على القيام بالعمل الإرهابي. وهناك اتجاه أخر يعرف ظاهرة الإرهاب على اعتبار ان هذا الأمر يتعلق بالشرعية الجنائية التي تتطلب تحديداً للأفعال موضوع التجريم، وادرجت هذه الجرائم عام ١٩٧٧ على انهما بروتوكولان مضافان لمعاهدة جنيف لعام ١٩٤٩، وكذلك ادرجت هذه الجرائم في مقررات المؤتمر الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المسجونين المنعقد في هافانا ١٩٩٠، وفي مقررات مؤتمر الأمم المتحدة التاسع المنعقد في القاهرة عام ١٩٩٥. للمزيد عن قرارات الامم المتحدة ينظر الرابط :
http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions/1993.shtml

[١٣] – بعد الاتفاق على تسمية جميع اعضاء هيئة مكافحة الارهاب التي أنشئت على وفق مواد قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ لعام ٢٠٠١ الذي أتخذ بالإجماع في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١[١٣] . وجاء القرار ١٦٢٤ لعام ٢٠٠٥ لتدعيم عمل المديرية التنفيذية في الهيئة الدولية لمكافحة الارهاب ، وقد اعدت المديرية التنفيذية تقريرين ٢٠٠٦/٧٣٧/أس و ٢٠٠٨/٢/أس) يوجزان الردود التي قدمتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بصدد تفعيل عمل الهيئة . واعتمدت الهيئة في استراتيجيتها على المبادئ الاتية :

١– تجريم تمويل الإرهاب. ٢– القيام بدون تأخير بتجميد أي أموال لأشخاص يشاركون في أعمال الإرهاب. ٣– منع الجماعات الإرهابية من الحصول على أي شكل من أشكال الدعم المالي. ٤– عدم توفير الملاذ الآمن، أو الدعم أو المساندة للإرهابيين.

تحالفات دولية واسعة تحت قيادة الولايات المتحدة في استراتيجية الرئيس الامريكي الاسبق جورج بوش الابن سنة ٢٠٠٢ ، والرئيس الامريكي السابق باراك اوباما ٢٠١٤ ولغاية اليوم ، لكنها لم تجدي نفعاً لغياب مفهوم محدد متفق عليه للإرهاب ، ولغايات ، وآليات ، وقواعد ، ومؤسسات نظام امن جماعي بسبب عدم استقرار النظام الدولي على هيكلية واضحة المعالم ومستقرة ، فلو كان هناك نظام دولي فاعل على وفق مقاصد عصبة الامم ، ومقاصد ميثاق الامم المتحدة لما بقي نشاط دولي للإرهاب .

تقييم نظام الامن الجماعي في محاربة الارهاب الدولي ٢٠١٤-٢٠١٦:

المجتمع الدولي كان يمكنه ان يوظف امكاناته المتاحة ، وهي:

١-غطاء قانوني دولي، اقليمي، محلي شامل لمحاربة ومكافحة الارهاب الدولي ، ولعل استراتيجية الهيئة الدولية لمكافحة الارهاب لسنة ٢٠٠٦ كافية لتغطية نظام امن جماعي فاعل .

٢- حلف دولي يمتلك قدرات قتالية مع احدث الاجهزة العالية التقنية .وهو حلف شمال الاطلسي.

٣- قيادة التحالف الدولي " الولايات المتحدة الامريكية " تمتلك اكثر من الف قاعدة عسكرية منتشرة في العالم ، وبشكل خاص في محيط منطقة الشرق الاوسط التي تعد المصدر الاول للإرهاب الدولي ، واهم ميادين مواجهته.

بيد ان الذي حصل هو عدم نجاح الجهود الدولية بالرغم من ضخامتها في القضاء على النشاطات الارهابية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وبقية مناطق العالم .

وتعاظم الفشل بعد عام ٢٠١٤ حين تمدد الارهاب بشكل خطير في العراق وسورية وبات يهدد خطوط مواصلات التجارة الدولية ، ويهدد امن الطاقة الدولي ، ويطرق بعنف ابواب مجتمعات اوربا والامريكيتين واسيا ، وجاء هذا التطور في ظل غياب نظام

---

٥- تبادل المعلومات مع الحكومات الأخرى عن أية جماعات تمارس أعمالا إرهابية أو تخطط لها. ٦- التعاون مع الحكومات الأخرى في التحقيق في مثل تلك الأعمال، واكتشافها، واعتقال المشتركين فيها وتسليمهم وتقديمهم للعدالة. ٧- تجريم مساعدة الإرهابيين مساعدة فعلية أو سلبية في القوانين المحلية وتقديم مخالفيها للعدالة. للمزيد ينظر: /http://www.un.org/ar/sc/ctc

امني جماعي بعد تصدع قوة القاعدة ، وظهور الارهاب بنسخة جديدة تحت يافطة الجهاد العالمي نتيجة الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، ولم يتم تفعيل نظام امن جماعي لحسم مكافحة الارهاب الدولي في العراق بالرغم من وجود اتفاقيات لتحالف دولي بغطاء قانوني متصل بجميع القرارات الدولية المتعلقة بموضوع العراق منذ عام ١٩٩١ ولغاية تاريخ الانسحاب العسكري لقوات التحالف بعد نهاية عام ٢٠١١، وجاء انسحاب هذه القوات بمثابة بداية مرحلة جديدة لظهور الارهاب الدولي بنسخة ثالثة اخرى تحت اسم " تنظيم الدولة الاسلامية – داعش " في العراق ، ولم يتم بناء نظام امن جماعي مؤسساتي لمواجهة الانتشار العالمي المرعب للإرهاب بالرغم من وجود تحالف دولي عسكري سياسي ، اقتصادي ، استخباراتي ، اعلامي لا كثر من ٦٠ دولة حددت ادوارهم على وفق امكاناتهم ومميزاتهم لأداء مهام محددة في الاستراتيجية الامريكية لمحاربة الارهاب، والتي افصح عنها الرئيس الامريكي يوم ٢٠١٤/٩/١١ تحت مسوغات المسؤولية الانسانية التاريخية التي تحتم على الولايات المتحدة قيادة الجهود الدولية لمحاربة الارهاب.

وظاهرة انتشار الارهاب الغريبة هذه تتطلب الوقوف عندها وتحليلها على وفق المنطق العلمي ، وتحليل اسباب عدم تحول التحالف الدولي الذي انشئته معطيات تمدد الارهاب سنة ٢٠١٤ الى نظام امني جماعي مؤسساتي؟.

## فشل الدور الامريكي في قيادة نظام امن جماعي دولي :

يمكننا ان نحدد اسباب ظهور مشاكل امام تنفيذ الدور القيادي الأمريكي:

أ– التنافر السياسي الداخلي بين التيارين الرئيسين اللذان يتحكمان بإدارة النظام السياسي، وهما الحزب الديمقراطي، والحزب الجمهوري. اضافة لوجود تنافر بين السلطات الثلاثة ، وبين وزارة الخارجية مع البنتاغون ، ووكالة الاستخبارات المركزية مع الاستخبارات العسكرية، وبين مراكز البحوث فيما بينها ، وجماعات المصالح والضغط مع مؤسسة الرئاسة، وشكل غياب التنبؤ الاستراتيجي المطلوب لما سيؤول اليه اتساع ظاهرة الارهاب في العراق وسورية منذ عام ٢٠١١ يعدُ قصوراً واضحاً في التخطيط الاستراتيجي. كما إن الرئيس الأمريكي اوباما أساء إلى سمعة الولايات المتحدة حين حدد خطا أحمر للرئيس السوري بشار الأسد ولم

يوجه ضربة عسكرية إلى سورية بعد أن تلقت واشنطن أدلة على أن دمشق استخدمت السلاح الكيميائي"، على حد قوله . وقال وزير الدفاع الامريكي الاسبق بانيتا "إنه كان على أوباما المضي قدما إلى الأمام والقيام بما يجب أن يقوم به القائد العام"، مما أساء إلى سمعة الولايات المتحدة التي تتحدث دائما عن الالتزام بتعهداتها"، واضاف ايضاً "أن الحرب ضد "الدولة الاسلامية" ستكون شاقة وقد تستغرق عقودا من الزمن"، منتقدا في هذا الصدد سياسات الرئيس باراك أوباما . وأعرب بانيتا عن اعتقاده بأن هذه الحرب "ستستمر نحو ٣٠ سنة"، مشيرا إلى إمكانية امتداد تهديدات هذه الجماعة المتطرفة إلى كل من ليبيا ونيجيريا والصومال واليمن، وقال "إن أوباما لم يضغط على الحكومة العراقية بما يكفي لتسمح ببقاء قوة أمريكية في العراق، بعد انسحاب القوات الأمريكية سنة ٢٠١١، واشارت بعض التقارير الاستخباراتية الى تسرب الاسلحة الامريكية النوعية الى المنظمات الارهابية بشكل يربك العمليات الحربية للتحالف في العراق وسورية ، واكدت هذه المعلومات شبكة بلومبيرغ الاخبارية عن شركة لوكهيد مارتن يوم ٢٠١٤/١٠/٧ [١٤].

ب– مشاكل متعلقة بغياب التخطيط الاستراتيجي الجماعي ، فلو كان هناك نظام امن جماعي لما الافصاح عن استراتيجية الولايات المتحدة التي اعلنها الرئيس باراك اوباما في ٢٠١٤م٩/١١ بشكل سريع على حساب الدقة في تفاصيلها : لم يكن الوقت المتاح كافياً بما يشمل دراسة وتحليل جميع مضامينها ومراحلها وتحديد المهام والادوار بشكل دقيق وسليم، ويعتقد بأن السرعة جاءت على حساب تراجع الدقة ، فقد صرح الرئيس الأمريكي باراك اوباما في ٢٠١٤/٩/٢ وقبل اعلان الاستراتيجية بتسعة ايام ، بعدم امتلاك بلاده بُعداً استراتيجيا في مواجهة تنظيم "الدولة الاسلامية" في العراق والشام، داعياً الى إقامة تحالف دولي لمواجهة خطر الإرهاب ، بيد أن سرعة الاحداث عجلت بإعلان استراتيجية في ٢٠١٤/٩/١١، فقدم وزير الدفاع استقالته من منصبه في ٢٠٢٤/١١/٢٤ أي بعد شهرين من الاعلان، ومع بداية الانتقال من مرحلة

---

[١٤] – ينظر ينظر جون بيندر وسايمون استرود، الاتحاد الاوربي: مقدمة قصيرة جدا، ترجمة خالد غريب ، مراجعة ضياء وراد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ٢٠١٦ والرابط: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/9/23/
وكذلك ينظر التقرير المصور ليوم ٢٠١٥/٧/٣تحت الرابط : http://nahrainnet.net/east/

الدفاع الى مرحلة الهجوم، وهذا يدل على وجود مشكلة تتعلق بعدم توافق الرؤى حول مرحلة الهجوم [١٥].

٢- غياب التفاهم مع روسيا الاتحادية:

ليس من المعقول بقاء قوة منافسة لمكانة الولايات المتحدة في العالم ساكنة تنتظر انتصار التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ينتصر ويزيح امكانية أي فرصة لروسيا الاتحادية للتواجد في منطقة الشرق اوسط . ولوكان هناك نظام امني جماعي لما جاء الموقف الروسي المعارض حين اعلن وزير الخارجية سيرجي لافروف في ٢٠١٤/١١/٢٦ عن موقف بلاده الداعم للنظام السوري واعتراضه للضربات الجوية في الاراضي السورية التي تتقاطع مع القانون الدولي، واستخدمت روسيا الضربات الجوية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ لحماية النظام السياسي السوري وبغطاء محاربة الارهاب الدولي من سورية وليس من داخل روسيا في منطقة الشيشان ، وكانت الدوافع جيوستراتيجية بحتة " [١٦]، وتعاونت مع ايران لإعاقة المرحلة الثانية في العراق ، وتعطيل المرحلة الثالثة للاستراتيجية الأمريكية المتعلقة بإزاحة نظام الاسد من سورية ، فقد نظمت اجتماعات متوالية بين المعارضة وممثلي النظام السوري خلال الاشهر الاولى لعام ٢٠١٥ ، فقد أعرب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف يوم ٢٠١٥/٤/٦ عن تطلعه بأن تنفذ الأطراف السورية المشاركة في اجتماعات موسكو اتفاقي جنيف ١ للسلام . روسيا الاتحادية خططت لتعجيز التحالف الدولي من تنفيذ مخططه في سوريا ٢٠١٤-٢٠١٥ ليتمكن بعد ذلك من تنفيذ مخططه مع ايران في سوريا .

٢- غياب الدور الصيني في محاربة الارهاب الدولي:

الصين وروسيا الاتحادية استطاعا توظيف عضويتهما في مجلس الامن في تمرير أو عدم تمرير قرارات تتعلق بمحاربة الارهاب الدولي. والصمت الصيني لا يعني انها في وضع

---

[١٥] – ينظر : المكتب الاعلامي للبيت الابيض تحت الرابـــــطين : https://www.whitehouse.gov/.../statements-and-releaseswww. alhurra.com/archive/news/1/80/80.html?id=257737

[16] - See more : http://m.radiosawa.com/a/russia-meeting-syria/268696.html
- see more ; http://arabic.rt.com/news/768503-2012-12-19
-See more:http://www.radiosawa.com/content/iraq-isis-us-coalition-russia- china/260272.html#ixzz3Nls0uHIS

الحياد بل هي مع الموقف الروسي، فقد صرحت الصين مثلما صرحت روسيا بانهما على استعداد لتقديم الدعم الى حكومتي العراق وسورية لمحاربة الارهاب خارج استراتيجية التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال قرارات مجلس الامن الدولي. الصين وبحسب مراقبين، لا يزال موقفها من "الدولة الاسلامية" مقصورًا على التنديد، دون الانخراط في التحالف، وهو ما أرجعته صحيفة كريستيان ساينس مونيتور الأمريكية، إلى ثلاثة أسباب، هي: فقدان الثقة في نوايا واشنطن، وقلة القدرات العسكرية الصينية بالمنطقة، وأخيرًا، للحفاظ على مصادرها النفطية في المنطقة دون توتر. والعمل في البيئة الخارجية على وفق ما يدعم مكانتها الاقليمية ثم العالمية في النظام الدولي المرتقب. هذه الرؤية الصينية غير مشجعة لعودة نظام امن جماعي فاعل عبر محاربة الارهاب الدولي بعد عام ٢٠١٤ ، ويتمثل التعارض الصيني مع الاستراتيجية الامريكية في قيام الصين بإجراء مباحثات وتفاهمات مع الدول الخارجة عن التحالف الدولي ، فقد اجرت مباحثات وتفاهمات مع الجزائر في ٢٠١٤/١١/٣ ، ومع ايران ، وقامت الصين بإجراء مباحثات وتفاهمات مماثلة مع اوزبسكتان في ٢٠١٤/١٢/٢ [١٧]، والبيان الختامي المشترك بينهما لمح الى ضرورة الاستفادة من منظمة شنغهاي في استراتيجيات محاربة الارهاب الدولية[١٨].

٣- مشاكل الدور الاوربي :

عدم تكامل الدور الاوربي مع الدور الامريكي في تنفيذ الاستراتيجية الجديدة لمحاربة الارهاب لعام ٢٠١٤ حال دون ظهور بداية جديدة لنظام امن جماعي . وبالرغم من وجود تقارب الاتحاد الاوربي مع الموقف الامريكي المعبر عنه في اجتماع دول الاتحاد في

---

[١٧] – – صرح رئيس المجلس الشعبي الوطني "بأن ظاهرة الارهاب لا عرق ولا دين لها ، وكذا مساعيها لإيجاد حل توافقي للأزمة في مالي. جاء ذلك خلال استقباله رئيس اللجنة الوطنية للهيئة الاستشارية السياسية للشعب الصيني يوزهان جشنج. الرابط : http://aynaliraqnews.com/index.php?aa=news&id22=23787

٤٨- ينظر ليوم ٢٠١٤/١٢/٢ الرابط: http://arabic.people.com.cn/n/2014/1203/c31660-8817404.html

[18] -See more : http://m.radiosawa.com/a/russia-meeting-syria/268696.html
- see more ; http://arabic.rt.com/news/768503-2012-12-19
-See more : http://www.radiosawa.com/content/iraq-isis-us-coalition-russia-china/260272.html#ixzz3Nls0uHIS

شهر سبتمبر / ايلول ، وشهر ديسمبر / كانون الاول من عام ٢٠١٤ في باريس و بروكسل لتقييم وتقويم المهام والادوار، والذي ضمن معه ممثلي٦٠ ستين دولة، بيد انه مختلف معه حول وسائل ومستقبل التغيير السياسي في سورية . وايضاً الموقف الاوربي غير مرتاح من تغلغل الدور الايراني في سورية والعراق دون دعوة وتفاهم مع التحالف الدولي، والاتحاد الاوربي غير متفق مع تركيا حول سياستها الشرق اوسطية وحقوق الانسان في تركيا ، وتنظر اوربا بالريبة من السلوك الامريكي في منطقة تشكل مستودع نفطي كبير، حيث تستورد اوربا ٥٠% من حاجاتها من النفط ، و ١٨% من حاجتها من الغاز ، وهذه المنطقة تعد سوق ضخمة لبضائعه ، فهي تشكل الشريك التجاري الرئيس للعالم العربي نحو ٥٠% من مجموع التجارة العربية، الذي رتب للاتحاد الاوربي ان يشكل اكثر من٦٠% من النشاط الاقتصادي العالمي ، واغلب سكان الاتحاد الاوربي يمتازون بميزة استهلاكية مرتفعة نسبة الى غيرهم من شعوب العالم. الاتحاد الاوربي يبلغ عدده ٢٨ دولة ، وهناك دول اوربية موجودة في حلف شمال الاطلسي وليست موجودة في الاتحاد الاوربي وهي (هولندا وتركيا والدنمارك). والحلف يضم معظم دول الاتحاد الاوربي وليس جميعها مع دولتين لهما وزنهما ولكنهما ليسا في الاتحاد الاوربي وهما (كندا والولايات المتحدة الأمريكية)، مع وجود عضو مراقب من الشرق الاوسط هو اسرائيل. قرارات حلف شمال الاطلسي تؤخذ بالإجماع، وقرارات الاتحاد الاوربي تؤخذ بالاتفاق الشامل والمتكامل ، وهذه الهيكلية غير المتناغمة تشكل اعاقة نحو قيام نظام امني جماعي.

### المستوى الاقليمي الشرق اوسطي

لا يمكن ان تساهم دول الشرق الاوسط ، ودول شمال افريقيا في نظام امن جماعي لأسباب تتعلق بغباب ارادة حرة لديهم ، وذوبان مواقفهم في القضايا الدولية الساخنة والتي تتطلب تعاون وتحرك عسكري دولي ، ففي موضوع محاربة الارهاب نجد :

١- الدور الاسرائيلي ، غير متحمس للمشاركة مع التحالف الدولي لانها عدت تنظيم "الدولة الاسلامية" تهديداً ثانوياً خارج حدود دوائر الخطر التي حددها الفكر

الاستراتيجي الاسرائيلي وهي حماس وحزب الله وايران ، واكد هذه الرؤية وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعالون ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الأسبق ورئيس معهد أبحاث الأمن القومي بجامعة تل أبيب عاموس يادلين أن تنظيم "الدولة الاسلامية" لا يشكل خطرا مباشرا أو جادا على إسرائيل باستثناء بعض التحذيرات والتقارير الاستخباراتية الاحترازية، ومن جانبه أورد يادلين في مقال بصحيفة يديعوت أحرونوت تبريرات استراتيجية ، حيث اشار ((ينشط التنظيم على مسافة بعيدة تمتد لمئات الكيلومترات من حدود إسرائيل، وخلافا لحركة "حماس" الموجودة بمحاذاة حدود إسرائيل ، و"الدولة الاسلامية" لا تمتلك أنفاقا ولا قدرات مدفعية أو صواريخ، كما أنه ليس لديه حلفاء يزودونه بالسلاح المتطور والذي يهدد عمق اسرائيل)) . لكن الحرب ضد تنظيم "الدولة الاسلامية" رتبت فوضى قد يستغلها البعض في ارباك توازن القوى ضد اسرائيل ، لذلك نجد الدور الاسرائيلي لم يقتصر على تقديم المعلومات، والارشاد، وصيانة الطائرات الاستراتيجية مثل طائرات الشبح، لان الوقائع تشير الى ما هو اكبر من ذلك.

٢- الدور الايراني ، استطاعت ايران بناء تحالف جيوستراتيجي مع الصين، وروسيا الاتحادية، وكوريا الشمالية، وسورية ، والقوى السياسية الشيعية المسلحة في لبنان والعراق بعيد عن أي تعاون لنظام امن جماعي دولي يحارب الارهاب الدولي. فالقوى الاقليمية الاخرى يعملون باجتهاد على تقليص مساحات النفوذ الايرانية في المنطقة بشكل اكبر مما يعملون على محاربة الارهاب الدولي، مع وجود ادعاءات بان ايران تجتهد لتوظيف محاربة الارهاب لتعظيم نفوذها في المنطقة بعد تمدد الارهاب في المنطقة بعد سنة ٢٠١٤ [١٩] .

[١٩] – موقف إيران الرافض للمشاركة في التحالف الدولي جاء على لسان مساعد وزير الخارجية حسين أمير عبداللهيان، الذي قال إن محاربة الإرهاب "بحاجة إلى إرادة دولية" مضيفا أن طهران "تعتبر أن مكانتها أرفع من الـــدخول في تحـــالف فاشل. ينظر الرابط: http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/10/21/iran-saudi-uae-isis-iraq-syria

٤- الدور السوري ، بعد ان تداخل الفعل الارهابي بين سورية والعراق، سعى النظام السوري لجعل تداعيات الامن المحلي السوري عبر الانتفاضات الشعبية ضده لها ابعاد اقليمية ودولية. وشكلت مسألة غياب المعارضة الموحدة السورية المتدربة والفاعلة، والمتفاهمة مع التحالف الدولي، والمتناغمة مع الرؤية الامريكية في محاربة "الدولة الاسلامية" ورقة لعب رابحة بيد النظام السوري، واجتهدت القيادة السورية في ادامة وتوسيع التناقضات بين القوى المؤلفة للمعارضة ، وضغطت باتجاه جعل الراي العام الدولي يركز على محاربة "الدولة الاسلامية" وغض النظر عن جهود تغيير النظام السوري ، والنظام السوري يجتهد من جعل التحالف مع ايران ومع حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن قضية تحالف لمحاربة الارهاب، بغض النظر عن جميع مباديء نظام الامن الجماعي .

٥- الدور التركي ، تركيا تفسر نظام الامن الجماعي في موضوع محاربة الارهاب الدولي في منطقة الشرق الاوسط على وفق رؤيتها الخاصة بها ، فهي تعمل على تدمير القوة الكردية المعارضة المسلحة التي قاتلتها منذ عقود ، والقوة المسلحة لـــ"الدولة الاسلامية". وتختلف تركيا مع الرؤية الأمريكية التي تشير بعدم إدراج إسقاط نظام الأسد على لائحة أهداف التحالف الدولي ، وبذلك يكون مأزق تركيا لا يرتبط بأولوية محاربة الارهاب بل بمصير تطورات الأوضاع في سوريا، وإنما يتعلق بما يمكن أن يحدث في تركيا ذاتها، ناهيك عن حقها في التخوف من تمدد النفوذ الايراني في المنطقة .

٦- دور دول مجلس التعاون الخليجي العربية ، دول مجلس التعاون الستة بلورة مطالبيها جراء مشاركتها في أي نظام امن جماعي دولي ، في محاربة الارهاب الدولي عبر استراتيجيتها المعلنة في ٢٠١٤/٩/١١ بتحقيق مطالباتها بعودة الجزر الثلاثة " طنب الصغرى ، وطنب الكبرى ، وجزيرة ابو موسى لسيادة دولة الامارات العربية من الاحتلال الايراني لها، أو التحرك لإبرام اتفاق مع ايران يحقق امنها البيئي من النشاطات النووية الايرانية ، والوقوف بجدية رادعة امام تهديدات ايران المتكررة بغلق مضيق هرمز، وتغلغل نفوذها داخل اليمن الذي يشكل موقعة اهمية جيوستراتيجية كمنفذ للبحر الاحمر ومنه للبحر المتوسط عبر قناة السويس.

٧- الدور المصري ، الرؤية المصرية للأمن الجماعي ومحاربة الارهاب الدولي تنطلق من دعم المجتمع الدولي لها اقتصاديا وعسكريا والسعي لبناء تفاهم مصري – امريكي على تسليح الجيش المصري بالأسلحة الاستراتيجية ومنها الاجيال الجديدة من الطائرات المقاتلة F16 ، والطائرات العامودية اباتشي. ان مشاركة مصر بالتحالف بشكل فاعل يصطدم بأزمتها الاقتصادية ، وازمتها الامنية الداخلية[٢٠] . فوضعه الداخلي يدفعه نحو سياسات المحاور والتوازنات الاقليمية وليس نحو بناء نظام امن جماعي حيادي.

٨- مشاكل الدور الاردني: الدور الاردني الذي حدده التحالف الدولي وهو تقديم المساعدات اللوجستية والمعلوماتية ليس بالأمر الهين بالرغم من براعة الاردن في مثل هذه الامور ، والصعوبة تكمن في وضعه الاقتصادي الذي لا يحتمل اعباء جديدة على كاهل الحكومة، فهو يعاني من ازمة اقتصادية خانقة مضاف لها عدم القدرة الكاملة في تلبية متطلبات العيش لأكثر من مليوني نازح عراقي وسوري في اراضيه. الازمة الاقتصادية الخانقة تدفعه نحو لعب دور اقليمي محوري بعيداً عن مبادئ القانون الدولي ونظام امن جماعي.

٩- الشأن العراقي ، التمدد الارهابي الدولي في العراق بعد ٢٠١٤/٦/١٠ كان المحرك الاول لانبثاق الاستراتيجية الامريكية لعام ٢٠١٤ ، وكان العالم يأمل ان تكون عمليات تحرير العراق من هيمنة التنظيمات الارهابية بداية لنظام امن جماعي، بيد ان فشل عملية الاصلاح في النظام السياسي العراقي رتب تنامي الاطماع الاقليمية والدولية لتكون احدى محركات عدم وجود مصداقية لبناء نظام امن جماعي دولي فاعل.

---

[٢٠] – محمد عبد القادر خليل ، مخاطر الاستراتيجية التركية تجاه التحالف الدولي لمحاربة "الدولة الاسلامية" ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مجلة السياسية الدولية ، الرابط www.siyassa.org/News Content/2/1051/4969

## الاستنتاجات conclusions

١- مازال الامن الجماعي يكون حاجة امنية دولية ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها لا سيما بعد التطور النوعي والكمي للتهديدات والتحديات التي يتعرض لها عالم اليوم.
٢- اثبت التجارب الصراع الدولي سيبقى السمة الاكثر ثباتاً في تفاعلات العلاقات الدولية .
٣- التناقض الذي يرتبه بين الفقرة ١ ، والفقرة ٢ سيجعل العالم امام صعوبات كبيرة في انشاء نظام امن جماعي مؤسساتي قادر على تحقيق الامن الدولي وتطبيق حلول للازمات والنزاعات والصراعات الدولية على وفق قواعد ومبادئ القانون الدولي .

التوصيات:

١- اجتهاد المجتمع الدولي في بناء سلطة عالمية متعددة الاقطاب .
٢- اجتهاد المجتمع الدولي بالتحول نحو حقول الاقتصاد والاستثمار والتجارة الحرة لأنها الحقول التي ترتب ابتعاد نسبي عن الصراعات التي ترتب عدوان عسكري .
٣- اجتهاد المجتمع الدولي بجعل القيادة الدولية للسلطة العالمية بيد تلك الدول التي ترتبط تطورها الاقتصادي باستقرار وتطور عمليات صنع وحفظ السلم في العالم ، لان الدول التي يعتمد اقتصادها على الانتاج الحربي ستكون بعيدة جداً عن النوايا الصادقة لحل الصراعات الدولية، والحروب الاقليمية والمحلية.
٤- الاجتهاد في حل جميع المدخلات الخطيرة والمزمنة للصراعات الدولية كالقضية الفلسطينية ، والقضية الكردية ، والقضية الكورية ، وقضية تايوان .

**ملخص البحث :**

تتعاظم التحديات مع تعاظم تحلل الدول من التزاماتها تجاه التعاون ، والتكامل في احتواء التهديدات الانية، والتحديات المستقبلية التي يتعرض لها العالم ، ان قضايا التوسع العامودي والافقي للإرهاب الدولي ، وتهديدات وتحديات البيئة لا سيما في مضامين التلوث ، والتصحر ، والاحتباس الحراري ، وثقب الاوزون ، مع مشاكل نقص الغذاء والماء الصالح لإشباع الحاجات المتنامية للبشر وللنبات وللحيوان ، ناهيك عن قضايا غياب القدرة في احكام سباق التسلح، وانتشار اسلحة الدمار الشاملة في العالم ، وتعاظم مدخلات الحروب المحلية والاقليمية جراء انتشار ظواهر الطائفية السياسية ، وانتهاكات حقوق الاقليات العرقية والدينية في العالم ، كما لا تزال هناك نزاعات قانونية حدودية في العديد من مناطق العالم بدون حل نهائي ، وهنا لا بد الاشارة الى خطورة عدم حل القضية الفلسطينية ، والقضية الكردية على السلم والامن الدوليين ، كل هذه القضايا والمشاكل ان لم تتوفر لها قدرة دولية منظمة تمتلك وسائل سياسية واقتصادية وعسكرية واعلامية في ظل مفهوم جديد وفاعل للأمن الجماعي فان العالم مقبل على دمار شامل لا تنجو منه اية دولة .

## Abstract:

Growing challenges with the growing decomposition states of their obligations towards cooperation and integration in containing Wares threats and future challenges faced by the world, that the vertical expansion and horizontal international terrorism issues, threats and challenges of the environment, particularly in the content of pollution, desertification, global warming, the ozone hole, with lack of food and clean water to satisfy the growing needs of humans and plant and animal problems, not to mention the lack of capacity in the provisions of the arms race issues, and the spread of the overall weapons of mass destruction in the world, and the growing input of local and regional wars caused by the spread of sectarian political phenomena, and violations of religious and ethnic minority rights in the world, nor does it there are still border legal disputes in many parts of the world without a final solution, and here it must be noted the risk of not solving the Palestinian issue, the Kurdish issue to international peace and security, all of these issues and problems that the international organizations have the ability possessed political means, economic, military and media in did not have under a new and effective concept of collective security, the world is on the verge of mass destruction do not escape it any state.